

ورسوله ويقتدى بمشهور مذهبهم ولا يتبع مسابيل الخبيثه من اهل  
 مذهب كان او يفتلك بين المذاهب حرام ولا يسئل ولا يعلم بذهب  
 غيره واذا سالوا عن مسئلة يقول لا ادره في غير محل الغرض ولا في  
 غير مذهب حال وانما يتبع قول المشهور بذهبهم واذا وجد  
 قولين او قولين في مذهبهم يحكم بما كان فيه دليل القوي الغران  
 العكيم وقول رسول الله ولا يلتفت الي غيره ولا يفتي وهو غافل  
 ونعسان ولا غضبان او استر هفه شه كحدث بول وغيره وانما  
 يستحب في هذه اياما على طهارة كامله وعالما باهنا بقول وعمل  
 واذا اشبه عليه امر جوزه للعلماء عدول او امر الحكم لا يتفق بكل حال  
 ويجب على المحكم والقاضي يقضون بقوله دليل السنة مع تفقد  
 مذهبهم واذا اشبه عليهم الامر من الامور المحكومة جوزه للعلماء  
 عدول الذين يتبعون الله ورسوله ويجتصون بين الاسلام من غير نظر  
 بسبب الاختلاف الماحدين والذين ياتون بعرض المسابيل وكتب  
 الحواشي

الحواشي الروا اذ ككتب الجلاسو والمعتزل يظهرون الرضا  
 قول ويجوز الحو بصدق طواهي حتى يجسدوا الذين يتوليتهم بحال  
 وعلى كل حال امر المحكم والقاضي لا يفتي ويقض امرهم الى الله الا  
 اذا اشتبه باختلافه كهر بوالحو والسنة عند سعي المحكم قاض  
 والقاضي قاض ينفذه اذا اتفقوا عليه اجماع المسلمين بحال حال  
 ويتخذ معاونه ككتب عرف قدر كجبايته كذا يعيشهم من بيت مال  
 ويجوز للمحكم والقاضي بعد توليته ان يتخذ من يعاونه في الامر والحكم  
 في حضور سبع كتابت الذي يكتب فيود الخصمين والشهود  
 والترجمة والمجاية الذي يات بمطوب الدعوى على قدر كجبايته  
 وحد او اثنين واكثر من غير اسراف ولا تقدر بحال المس الحاجة  
 فورية واقتضه حال البلده ثم يرجعون الامر الى واحد من الحكم وقاض الحال  
 وكذا وجبت معيشتهم من بيت مال على قدر كجباية وستر الحال  
 وتعجبوا بانه لا يطمع ولا ياتخذ من احد الخصمين في ولا يعلم احد الخصمين

الحواشي  
 في غير محله  
 في غير محله